مشروع لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد

الجزء الثانى من الدراسة التى قام بها الاقتصادى يان تنبرجن

اعداد : د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن

تواصل « الطليعة » فى هذا العدد ، نشر الدراسة التى قامت بها مجموعة من الخبراء والاقتصاديين العالميين ، يمثلون اغلب الافكار والاتجاهات التى موج وتتصارع فى الحقل الدولى ، والذين حضروا اجتماع « نادى روما » فى الجزائر فى اكتوبر ١٩٧٦ وقد أعدت هذه الدراسة برئاسة الاستاذ يان تنبرجن العالم الاقتصادى الهولندى ، حامل جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية ، والمعروف باتجاهاته الاشتراكية الديموقراطية المتحررة .

وتناولت الدراسة ، النظام الاقتصادى العالمى الراهن ، وضرورة تغييره الى نظام اكثر عدلا يؤمن حركة التعايش السلمى فى العالم ، ولا يصادر حقوق دول العالم الثالث وتطلعها الى مجتمع اقتصادى عالمى اكثر عدالة .

وقد قام بتلخيص الدراسة ، العالم الكبير الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، وزير التخطيط المصرى السابق ، واحد الخبراء العالميين الذين ساهموا فى وضع هذه الدراسة .

يجيب هذا القسم على التساؤل ـ ماذا حدث ؟ ـ فيبدأ بالفصل الخامس الذى يحدد الاهداف ومدى التنمية فى المجال القطرى والدولى ويستدل على ضرورة اقامة النظام الدولى الجديد ، وتحدد العناصر الاساسية التى ينبغى اعتبارها فى السعى لاحداثه فى الدول الفقيرة والغنية وفقا لاستراتيجيات واضحة هادفة . ويعالج الفصل السادس التفاوت الكبير فى الدخول الذى يزداد حدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويوضحه بامثلة رقمية للسكان والغذاء والدخل وبذلك يصل الى تقديرات رقمية للجهود التى ينبغى أن تبذل . ويختص الفصل السابع بدراسة استراتيجية التحول والامتيازات المختلفة والموضوعات التى ينبغى أن تعالجها هذه الاستراتيجية .

الفصل الخامس

اهداف التنمية ومداها سعيا وراء النظام الاجتماعى العادل :

١ ـ الاهداف الاساسية للعالم الجديد :

يمكن تلخيص هذه الاهداف فى عبارة واحدة وهى ضمان حياة كريمة ورخاء لجميع سكان العالم على ان يشمل ذلك جميع الاجناس والاقليات بما لها من خصائص ثقافية طبيعية أو ثروات متفاوتة .

٢ ـ العناصر الموجهة لتحقيق الهدف :

يمكن التعرف على ستة عناصر هامة فى السعى لتحقيق الهدف وهى :

المساواة والعدالة : فى الدخول والفرص ليس فى الحاضر فقط بل بالنسبة للمستقبل أيضا .

الحرية : ليس بالنسبة لامة على حساب امة ولا لفرد على حساب الاخرين انما للجميع بلا تعارض كما يحدده ميثاق حقوق الانسان .

الديمقراطية والمشاركة : وتشمل الديمقراطية هنا المظاهر الاجتماعية والاقتصادية وانها تمتد الى مختلف المستويات فى المجتمع ولو أنه من اللازم ان تكون المشاركة بالانتخاب وليس مباشرة فى المجتمعات المعقدة التركيب وخاصة عند زيادة عدد السكان .

التماسك : لن يمكن التوصل الى النظام الجديد الا اذا حمن الوعى لدى الملايين بضرورة وقوفهم صفا واحدا وتماسكهم معا لتحقيق ذلك الهدف وان يمتد هذا التماسك الى الصعيد الداخلى فى كل دولة أيضا كاساس لابد منه للحصول على المشاركة والعدالة والحقوق الاجتماعية .

التنوع الثقافى : لابد من احترام التنوع الثقافى للدول ومجموعه الشعوب دون ان يكون ذلك عائقا لمشاركتهم أو حقوقهم فى النظام الجديد . وقد سادت النظم الثقافية الغربية وتعارضت مع الاوضاع الثقافيه المحلية بينما ينبغى أن يحيا كل شعب وفقا لمثله وتقاليده وان تتبادل الثقافات وتتفاعل ولا تتعارض فى ذاتها ولا بينها .

سلامة البيئه : لا يمكن للانسان أن يعيش الا اذا توافرت الاوضاع الكونية اللازمة للحياة بمالا يتجاوز الخطر « الحدود الخارجية » للتاثير الضار على الوجود البشرى .

واذا اجتمعت هذه العناصر كان للفرد المواطن الحق فى المشاركة بالجهد والرأى كمنتج ومستهلك وصاحب صوت سياسى وجهد ثقافى فى نفس الوقت وعليه واجبات مقابلة مستمدة من نفس العناصر .

٣ ـ الحاجة الى استراتيجيات جديدة :

دلت الخبرة على أن الاعتماد أكثر مما ينبغى على قوى « السوق » لاحداث التغيير المطلوب هو اعتماد خاطىء وانه من الضرورى الاحتفاظ بالتوازن بين الاهداف الاجتماعية والاهداف

الانسانية وذلك كله ينبغى ان ينعكس فى استراتيجيات جديدة قومية وقطرية ودولية لا تقتصر على السعى لتحقيق الاهداف المحدودة ولكن فى اطار العناصر العامة المشار اليها آنفا وانه وان كان السعى لرفع مستوى المعيشة ضرورة فى هذه الاستراتيجيات الا أنه على الصعيد الدولى لا ينبغى أن يؤدى الى تمسك أعمى مطلق بايديولوجيات خاصة تدعى لنفسها القول بالحق دون غيرها بينما المطلوب الحوار المفتوح والبحث المشترك للوصول الى الاهداف العالمية المطلوبة .

٤ ـ مكونات الاستراتيجيات الجديدة :

حدث لبس كثير بين معنى « التنمية » و « النمو » والتنمية اشمل ولا تعارض بينهما . وللتنمية اصول خمسة تقوم عليها وتستهدفها الجهود فى المجتمعات الغنية والفقيرة على السواء وهى :

اشباع الحاجات :

الفردية والجماعية الضرورية ، المادية والمعنوية مثل الغذاء والكساء من ناحية وحق العمل المسج والتعليم والترويح والنشاط الثقافى الاجتماعى . وتحديد مستويات الاشباع يختلف وفقا للبيئة والاوضاع الاخرى ولكن لابد من التعارف عليه فى كل مجتمع وكذلك فى المحيط الدولى عامة .

ازالة الفقر .

ولا يقتصر الامر فى هذا على الدول النامية فهناك مجموعات من السكان التى تحيق بهم الفاقة فى المجتمعات الغنيه أيضا ويقدر البنك الدولى أن ٩٠٠ مليون من سكان العالم يعيشون على دخل اقل من ٧٥ دولارا فى السنة منهم ٦٥٠ مليون دخلهم اقل من ٥٠ دولارا وهو اقل مستويات المعيشة ويصل الى درجة المجاعه خاصة وانه لا ينظر أن يتحسن وضع هذه الملايين فى ظل الاوضاع الراهنة بمعدل يزيد على ١ فى المائه سنويا ولذلك ينبغى أن ترتكز الجهود القطريه على الطبقات الدنيا الاقل ثروة وان ترتكز جهود التنمية على مواطن الفقر المدقع فى الشعوب والدول .

التنمية الذاتيه والمشاركة :

لا تتم التنمية الا اذا انبعثت من ذات الفرد ورغبته فى المشاركة فى المجتمع وتحسين أوضاعه وكذلك الامر بالنسبة للمجموعات والدول عامة مع ضرورة رعاية الافراد والمجموعات الاقل قدرة حتى يكمل نضجهم وبذلك تنطلق طاقات الافراد والشعوب وتصبح التنمية جزءا من الكيان وليست خارجة عنه ويشمل ذلك الاعتماد على الموارد المحلية والنظم والمؤسسات المألوفة وليس مجرد النقل من الخارج وانتظار هبوط الرزق من السماء ويصح هذا على مختلف المستويات المحلية والقطرية والدولية . والتنمية الذاتية على المستوى القطرى تعنى الاستقلال وحق الدولة فى اتباع سياسات التنمية الاصلح لها دون فرض من الخارج يحد قدراتها أو أساليبها الا ما يكون قد اتفق عليه على المستوى الدولى فى صورة اعتماد جماعى . هذا الا أن تطبيق هذه المبادىء على المستوى المحلى ضرورى لقيام المشاركة السياسية والاجتماعية الحقيقية .

ممارسة السلطة العامة :

ينبغى أن تكون هدفها ضمان التنمية والعدالة فى الحقوق وليس معنى ذلك بالضرورة الملكية العامة أو تدخل الدولة الواسع ضد الحرية الفردية الاقتصادية والاجتماعية ولكن ممارسة السلطة العامة تكون بالتنظيم والتحديد والتوزيع والعدالة بين مختلف الفئات الا أن هذا لا يمنع من ان تستحوذ الدولة على حقوق اقتصادية أو ملكية موارد الثروة الطبيعية أو بعض عناصر النشط الاخرى اذا لزم الامر وكذلك لضمان التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى . ومن أهم مجالات استخدام السلطة العامة ـ ضمان العمل المنتج المنظم على أوسع نطاق ومقاومة البطالة ـ ولتحقيق هذا كله تضع السلطة العامة خططا قصيرة وطويلة المدى للتنمية تتجمع داخليا ثم دوليا وفقا لمعايير وقياسات قد تقوم بوضعها الامم المتحدة .

التوازن بين التنمية والبيئة :

أهمل هذا التوازن فى الماضى على مختلف المستويات المحلية والقطرية والدولية وينبغى مراعاته فى المستقبل باختيار أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى لا تتعارض ـ وخاصة فى المدى الطويل ـ مع المحافظة على الاصول الطبيعية وسلامة البيئة البشرية بمعانيها المحدودة وكذلك العامة أى باختصار ينبغى أن تراعى التنمية « الحدود الداخلية » المنبثقة من النفس البشرية وكذلك « الحدود الخارجية » المتعلقة بالكيان العام للانسان ومعيشته على سطح الارض دون تعارض بين الهدفين .

٥ ـ استراتيجيات جديدة للدول النامية :

على الدول النامية أمام هذه المتطلبات ان تعيد بحث مواردها ونظمها الداخلية حيث أن النشاط

الدولى لن يعينها كثيرا اذا لم تبدأ هى بنفسها . ونتائج جهود التنمية فى العشرين سنة الماضية فى معظم الدول النامية لا تبعث على الرضا والارتياح فمعدلات زيادة الدخل ضئيلة لا تجاوز دولارا واحدا فى السنة والتفاوت فى الدخول تتسع هوته وحالة الطبقات الاقل دخلا « ٤٠ فى المائة من السكان الادنى دخلا » ربما تكون قد ساءت عما كانت عليه فعلا من قبل . وليس القصد من التنمية هنا هو اللحاق بالمجتمعات الغربية او محاكاتهم فى نظمهم لان ذلك يؤدى الى تبدد الموارد والضياع كما أن التنمية لا تتم عن طريق الحرص على معدلات النمو العالية ظنا بأن مزايا الثروة المتراكمة قد تتحدر تدريجيا بالتالى الى الطبقات الادنى بل أن الامر يتعلق بتوزيع الدخل وانماط الانتاج والاستهلاك فى كل دولة حيث أن مقياس « الدخل » لا ينطبق مع الاسف على « مقياس التمتع الاجتماعى » . وهناك اهداف لا غنى عنها مثل الاصلاح الزراعى وحقوق العمل والتوزيع الضرائبى وضمان المرافق والتعليم والخدمات التى قد لا تقاس بمقياس النمو ولكن بهدف التطوير الاجتماعى بما فى ذلك السياسة السكانية .

٦ ـ الاستراتيجيات الجديدة فى الدول الصناعية :

بينما تشكو الدول النامية من قلة مواردها يبدو أن الدول الصناعية تشكو أكثر فأكثر من الكثرة وزيادة الموارد . فالرخاء المادى فى هذه الدول خلق طلبا متزايدا « حقيقيا أو مصطنعا » واقام صناعات تحاول مقابلة هذا الطلب المتزايد بقوة واقتدار فى صورة استهلاك شعبى متعاظم فيه اسراف وضياع لموارد مادية محدودة يترك مخلفات ذات آثار سامة أو اشعاعية والكثير منها غير قابل للتحول الى صور مقبولة فيبقى قائما فى المحيطات وفى الارض بل وفى الفضاء كدليل على حضارة الاستهلاك والاسراف الفارغة . وليس ادل على هذا الاسراف من أنماط التغذية لدى الطبقات الغنية وخاصة من حيث اللحوم التى يصبح معها استهلاك الفرد من الحبوب أكثر منه فى الدول الفقيرة عدة مرات هذا بينما يذهب ٦٥ فى المائة من الطعام الذى يقدم فى المطاعم الى أكوام القمامة وكذلك تلقى فى نفس المكان ٢٥ فى المائة من مجموع الغذاء الذى تشتريه الطبقات المتوسطة . ولا يمكن عقلا أو عدلا أن تصور امتداد الحضارة حتى يعيش فقراء اليوم مثل الاغنياء القلة الذين يملكون ٩٦ فى المائة من مجموع السيارات فى العالم وكل سيارة تستهلك ١١ طنا من الموارد الطبيعية عدا اثرها على تلوث البيئة الذى قد يزيد حينئذ على ٥٠ ضعف مستواه الحالى . مثل هذا التصور غير معقول أو مقبول . ومعنى ذلك أن مستقبل العالم لا يمكن أن يعتمد عند تقديره على أنماط الاغنياء ولا على مؤشرات الثروة المادية فحسب التى مهما زادت لا تكفى لايجاد العدالة الاجتماعية وحسن توزيع السلطة ، بل أن الحضارة الصناعية كثيرا ما اتسمت بسوء استخدام العلم والتكنولوجيا واهمال القيم الاجتماعية والاخلاقية فى سعيها المتواصل المجنون للنمو والاستهلاك ، الذى يتولد عنه حتما عدم الرضا والشك والقلق مما يلزم معه ان تتبين المجتمعات الصناعية ـ غربا وشرقا ـ الوسائل والاستراتيجيات الجديدة الملاقاة هذه المضار تحقيقا لصالحها وكذلك للمشاركة فى اقامة نظام عالمى جديد وعادل للجميع وبادىء ذى بدء على تلك الدول أن تغير من نظرتها نحو « النمو » بحيث نصبح « سعيا » نحو « الرخاء العام » الذى ينقل بالتالى النظرة العامة من الاستهلاك والاسراف الى حسن تدبير الموارد البشرية والمادية . وثانى ما يلزم بعد ذلك هو أن تخضع التنمية والتطبيق التكنولوجى لقيم المجتمع الجديد وان توجه التكنولوجيا نحو هذه القيم ولعل هذا فى الحقيقة اهم من التخطيط الاقتصادى ، لان التقدم التكنولوجى قد يجعل الضار ممكنا والواجب مستبعدا وبذلك تضيق فرص الاصلاح بدلا من أن تتسع نظرا لان « الثمن » الاجتماعى الذى يدفع فى مثل هذا التقدم التكنولوجى يكون غالبا بالنسبة للافراد والجماعات ايضا . وعلى الدول الصناعية فى المقام التالى أن تعمل على حسن استخدام الموارد الطبيعية مع الاهتمام بنوعية الاستخدام وليس مجرد الكم ومراعاة ان يتجه قدر اكبر من هذه الموارد الحقيقية نحو الدول النامية ومثل ذلك أن توضع حدود لاستهلاك اللحوم واطالة استخدام السلع المعمرة والتوسع فى استخدام وسائل النقل والتوسع فى استخدام وسائل النقل العامة وليست الخاصة . وبصفة عامة ينبغى أن تتطور انماط الاستهلاك فى الدول الغنية بملاحظة المجاعة والفاقة التى توجد فى الدول النامية بحيث تصبح زيادة الاستهلاك عن حد معين جريمة فى حق الشعوب الاخرى وليست كما هى الآن حرية فردية للاغنياء . وفى المقام الرابع على الدول الغنية أن تعالج علاجا حاسما الانفاق الحربى المتزايد الذى يمثل ضياعا للمواد وتعريض البشرية لاخطار الكارثة النووية عدا اثره فى تلوث البيئة فى الارض كلها .

لتحقيق هذه الاتجاهات فى المجتمعات الصناعية يلزم اعداد توجيه جديد لنظم التعليم والثقافة والاعلام التى يمتد اثرها الى مئات الملايين من افراد الشعوب الغنية والفقيرة بل أن تحقيق هذا

الوعى فى ذاته هو جزء رئيسى - وجزء هام من قيام النظام الدولى المنشود .

٧ - خبرة الدول الاشتراكية :

يمكن أن نرى فى السويد - وبدرجة اقل فى هولندا - بوادر اتجاه نحو تحقيق مثل هذه السياسات التى ترمى الى استخدام السلطة العامة لمجابهة تحديات المستقبل المشترك فى الدول الغربية . اذا ركزنا البحث على الدول الاشتراكية فاننا نرى من خبرتها فى التصنيع السريع والافادة المتوازنة من التقدم التكنولوجى وسياسات البحث العلمى ما ينير السبيل . فقد كان الهدف دائما فى تلك الدول هو التعبئة القصوى للموارد البشرية والطبيعية وتخصيص قدر كبير من الناتج القومى للتنمية الذى يعتبر فى ذاته المؤشر الاول لكفاءة الاستثمار رغما عن الانتقادات الواضحة بأن النظام يشكو من المركزية الزائدة وضعف الادارة وعدم كفاية الحوافز وكلها أمور يحاول معالجتها النظام بوسائل مختلفة .

وفى ظل هذه السياسة كان نصيب التعليم من الانفاق متزايدا واكثر ارتفاعا من نصيب التزايد الاستهلاكى بما ادى الى دفعة ثقافية قوية لعلها من اهم مميزات النظم الاشتراكية المخططة اقتصاديا مما يدل على أن التقدم الحقيقى فى التعليم أساس ضرورى لضمان التنمية العامة المتواصلة . أما من ناحية الاستثمار فقد كان التركيز دائما على الصناعة الثقيلة ولو أنه فى بعض الاحيان اتضحت افضلية زيادة الاهتمام بانتاج السلع الزراعية أو الاستهلاكية ومثل ذلك ما اعلنه رئيس الوزراء كوسيجين فى اعلان خطة السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٥ . وكذلك فى خطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ حيث اعتبر تخلف القطاع الزراعى بعد المحاصيل الرديئة فى سنة ١٩٧٥ عاملا محددا للنمو الصناعى ذاته . هذا فى الاتحاد السوفييتى أما فى بلغاريا فقد كان التركيز فى الاستثمار منذ البداية على القطاع الزراعى ولعل هذا هو السبب فى تقدمها الكبير فيما بعد فى الصناعة ذاتها التى كانت نسبتها فى الصادرات ٤ فى المائة فى سنة ١٩٥٠ ارتفعت الى ٥٥ فى المائة فى سنة ١٩٧٣ . ونشير هنا أيضا الى نشاط مجلس التعاون الاقتصادى بين دول الكتلة الشرقية الذى كان من اهدافه العمل على تقارب الدخول فى الدول المشتركة فيه ولكن ذلك لم يتم بعد بالسرعة التى كانت منتظرة أصلا مما ادى الى مراجعة سياسة التعاون والتركيز على زيادة معدلات الاستثمار فى الدول الاقل تقدما وتحديد نظام للتخصص الصناعى وتوزيع العمل وترشيد التعاون بين دول المجموعه عن طريق نقل التكنولوجيا والقيام بمشروعات مشتركة وتنظيم التبادل التجارى والتمويل وينتظر مع هذه الاجراءات أن يتحسن التقارب بين الدول بدرجة كبيرة فى سنة ١٩٩٠ .

وفى السنوات الاخيرة كثرت التعاقدات المشتركة بين دول الكتلة الشرقيه والدول الغربيه حتى زادت اهميته عن تلك المعقودة بين الدول ذاتها وقد بلغت قيمة هذه العقود بلايين الدولارات رغم الحواجز الايديولوجية وذلك فى عالم يخضع الان أكثر من قبل للمنافسة الدولية اما فى يوغسلافيا فقد نشا نظام الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج - وهو فى الحقيقة نظام لا ملكية - لانه ينص على عدم تملك وسائل الانتاج لا للافراد ولا للدولة ولا للمؤسسات الانتاجية وبالتالى لا يجوز مصادرتها انما تديرها مجموعة المشتركين والمستفيدين منها أى الجماعة المحلية والقطرية أى جماعة التشكيل السياسى وبذلك ترتبط نظم الادارة بالتشكيل السياسى واتخاذ القرارات - وثالث الامور أن عائد الانتاج يتوزع على المشتركين والمستفيدين على أوسع نطاق . ويرتبط هذا النظام الداخلى فى مجموعه بالسياسة الخارجية اليوغسلافية .

وكانت الصين هى التى أوضحت معنى الاعتماد على الذات فى التنمية بأحلى صورة . فقد تمكنت رغما عن مستوى الدخل المنخفض فيها الذى لا يزيد على ٢٥٠ دولارا فى سنوات قليلة من تحقيق الكفاية الغذائية والصحية ومحو الامية تقريبا . مع خلق صناعات محلية متنوعة ومتنوعة باتباع أساليب تكنولوجية مبتكرة لا تعتمد أساسا - كما فى باقى أنحاء العالم - على قيام المجمعات الحضرية والتصنيع كبير الحجم النمطى . كل ذلك دون توسيع الفوارق فى الدخول وقيام نظام للحوافز يضمن ارتفاع الكفاءة الاقتصادية والانتاجية . وبهذا كانت التنمية الصينية قائمة حول الافراد ومن أجلهم على أساس أن محاربة الفقر لا يمكن أن تتم الا بالهجوم المباشر عليه مع تحقيق الحاجات الضرورية لجماهير الشعب الكادحة .

٨ - الحاجة الى تصور جديد للسيادة القطرية :

سبقت الاشارة الى أن من مقتضيات النظام العادل اقتصاديا واجتماعيا توسيع دائرة المشاركة فى اتخاذ القرارات اذا كانت هذه القرارات تتصل بالمشتركين فيه ولا تتصل الا بدرجة اقل بمجموعات أخرى لانه فى هذه الحالة لابد من اشتراك المجموعات الاخرى أى رفع مستوى اتخاذ القرار حينما تكون آثاره الخارجية عن المجموعة أوضح

وتصبح هذه القاعدة كذلك فيما بين الدول أى لابد من اتخاذ القرارات على المستوى العالمى حينما تكون آثارها ممتدة الى مجموعة الدول وهذا تنظيم أساسى مطلوب فى النظام الجديد . وفيه تكون كل دولة مسئولة وحدها عن اتخاذ القرارات التى تؤثر فى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون فى ذلك محمية من امتداد آثار القرارات التى تتخذها دولة أخرى بما يضر بقرارات الدولة الاولى وبالعكس لا يصح أن تكون القرارات التى تتخذها دولة ما ضارة بدولة اخرى – وفى هذا معنى جديد وبالعكس لا يصح أن تكون القرارات التى تتخذها دولة ما ضارة بدولة أخرى – وفى هذا معنى جديد للسيادة القطرية التى ينبغى الا تتعارض مع القواعد الدولية الجديدة التى تشرف على وضعها وتطبيقها مؤسسات دولية عن طريق المباحثات والاتفاقات – أى أن قيام هذه المؤسسات الدولية ونجاحها فى هذا العمل يعتبر ضرورة للسيادة القومية ذاتها على الاراضى والثروة القومية – ويتم الاتفاق اذا لزم بالتحكيم الاجبارى بعد استنفاد فرص المباحثة والاتفاق المباشر وبذلك أيضا يمكن تفادى قيام المنازعات التى تؤدى الى استخدام القوة وعدم الاستقرار . وقد نشأت فعلا حالات من النزاع – مثل ذلك بين فرنسا واستراليا ونيوزيلندا بشأن التجارب النووية – وكذلك حالات من الاتفاق مثل الذى تم بين دول الشمال فى موضوع حماية البيئة تضمنت اتجاها واضحا نحو هذا التعريف الجديد لمعنى السيادة القومية .

وفى عالم المستقبل سيزداد التشابك والترابط بين الدول فى مختلف النواحى وسيكون من الطبيعى أن يقوم تعاون وثيق اختيارى بينها اذا شاءت تطبيقا لمبدأ التنمية الذاتية وخاصة فى الموضوعات التى لا يمكن حلها بواسطة كل دولة على حدة وفى هذا التجمع التنموى صورة أخرى لتطوير مبدأ السيادة القومية القديمة لمواجهة مشاكل المستقبل بتفسيرها ليس مجرد تفسير جغرافى سكانى ، بل بتوسيع ذلك الى التفسير الموضوعى القائم على القرارات التى تتخذها وامتداد آثارها الى ما وراء الحدود الجغرافية وتطبيق هذا التفسير يؤدى تدريجيا الى التعرف على قاعدة « الارث المشترك للبشرية كلها » الذى لابد وأن يتطبق تدريجيا على بعض مصادر الثروة البشرية والمادية بما يجعل تنمية هذه الموارد واستخدامها فى أية بقعة معينة خاضعا لاعتبارات قطرية لاستغلال المحيطات وغيرها ويتضمن هذا المبدأ بالضرورة توجيه الموارد للاغراض السلمية وليس للحرب وكذلك صيانتها والمحافظة عليها وتنميتها للاجيال المستقبلة والمحافظة على البيئة الانسانية . وتطبق هذه القواعد مثلا على استخدام الهواء الجوى والمعادن والمعرفة العلمية والتكنولوجية .

واذا قبلت قاعدة « السيادة » القطرية الموضوعية سيلزم اقامة المؤسسات الدولية المتوازنة التكوين للتطبيق وتحقيق مركزية اتخاذ القرارات ولا مركزية التنفيذ المحلى الذى يؤدى فى النهاية الى معنى للاستقلال المحلى لا يتعارض بل يعتبر ضرورة تدعو الى قيام المؤسسات الدولية المنظمة له على الوجه المبين آنفا .

الفصل السادس

انقاص الفوارق بين الاغنياء والفقراء فى العالم

١ – يهدف البحث فى هذا الفصل الى تحديد التفاوت فى الدخول بين الاغنياء والفقراء والنظر فى احتمال اقلالها وذلك بطرق رقمية توضح اتجاهات التطور وتقدير عظم المهمات التى يسعى الى تحقيقها وبالتالى امكان متابعة التقدم فى التنفيذ فى الاتجاهات المطلوبة . ولتحقيق هذا الغرض سنستخدم المؤشرات الاتية : –

نمو السكان – توافر الغذاء – والدخل الفردى – والدخل الصناعى – ولابد أن نراعى أن التوضيح الرقمى غرضه فى النهاية هو التعرف النوعى على المشاكل وقدرها ولذلك فالارقام المذكورة ليست تنبؤا دقيقا بما سيحدث ولا نتيجة لتركيب نماذج معقدة ، انما هى لتوضيح قدر المشكلات الدولية واحتمالات تطورها وفقا لتطورات مختلفة . وقبل الدخول فى الموضوع نصف باختصار الوضع الراهن فى العالم .

٢ – تفاوت الدخول – الموقف الحاضر :

يبلغ متوسط دخل الفرد فى الدول الغنية « جميع الارقام ترجع الى ١٩٧٠ » فى الشريحة العشرية العليا حوالى ٣٣٠٠ دولار مقابل ٢٢٥ دولار للفرد « فى الشريحة العشرية السفلى » فى الدول الفقيرة والنسبة بينها ١٣ : ١ وهذا التفاوت يعتبر غير مقبول من وجهة امكانية تحقيق المعيشة الكريمة وكذلك يعتبر خطرا على السلام والاستقرار السياسى ولا يتفق ومبادىء النظام الاجتماعى العادل وبذلك يصبح انقاص هذا التفاوت أولوية كبرى ضمن أهداف الجماعة الانسانية كلها التى عليها أن تفعل ذلك حتى يمكنها ضمان مستقبلها فى هذا القرن وتحقيق صالحها فيما بعد .

٢ ـ احتمالات المستقبل : صورة من تحدياته :

لا شك أن بيانات كثيرة رقمية واحصائية لا زالت تنقصنا عند محاولة تقدير وضع التنمية في العالم حاليا وفى المستقبل . وثمة تفاوت كبير فى النظرة الى هذه الامور لعل من أظهرها التفاوت بين نظرات مجموعتين من العلماء الاولى رجال الاقتصاد والتكنولوجيا والجيولوجيا والزراعة من جهة ومن جهة ثانية علماء البيئة والبيولوجيا . ولتمثيل ما بينهما من فوارق نعرض صورتين الاولى نسميها الصورة الاعلى وتمثل رأى المجموعة الاولى والاخرى الصورة الادنى وتمثل رأى المجموعة الثانية وبعدئذ يمكن الجمع بين الصورتين بنسب مختلفة اذا شيء ذلك .

وقد ادخلنا فى التحليل : السكان ـ الدخل للفرد ـ الدخل للفرد المتولد من الصناعة التحويلية وأخيرا الطلب على الغذاء والبديل « ب » يمثل رأيا متفائلا بامكان توافر الغذاء بدرجة أكبر وكذلك الطاقة دون أضرار بالبيئة العالمية . أما البديلين « أ ١٠ » ، « أ ٢ » فيمثلان رأيا أكثر حرصا بدرجتين مختلفتين وفى جميع البدائل نفترض أمكان حدوث تنمية سريعة فى دول العالم الثالث وانه لن تحدث كوارث من صنع الطبيعة أو الانسان أو تفكك خطير فى كيان الدول الصناعية التى يفترض انها ستخرج من حالة الكساد الراهنة بعد سنوات قليلة دون أن تحقق بالضرورة معدلات النمو العالية السابقة . وقد حسبت التقديرات لمدة ٤٢ سنة ويتم التغيير فى أثنائها تدريجيا مع ملاحظة أن فى السنوات الاولى نفترض الترابط بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ثم يزداد تكتل هذه الدول الاخيرة فى مجموعات اقتصادية مما ينقص اعتمادها على الدول الصناعية . وقبل أن نناقش البدائل الثلاثة يلزم فحص موقف الغذاء لانه يمثل العنصر النادر الهام الذى يجابه العالم فى السنوات القادمة .

فمن حيث المساحة المزروعة يلاحظ أن ثلث مساحة الارض يدخل حاليا فى الانتاج الزراعى ولا ينتظر أن تضاف اليه مساحات جديدة كبيرة وفى السنوات الماضية كانت دول العالم الثالث تزيد مساحة أرضها الزراعية بنسبة ٧ر. فى المائة سنويا ولكنه لا ينتظر أن يستمر ذلك طويلا بحيث قدر أنه على سنة ١٩٨٥ يكون الانسان قد ادخل فى نطاق الزراعة كل الاراضى التى تصلح لذلك . ويبقى بعد ذلك الامل معقودا على زيادة الانتاج . ومعدلات الانتاج العالية فى الدول الصناعية كثيرا ما تتم بنفقة مرتفعة مما لا يجعلها دليلا مناسبا للتعرف على امكانية زيادة الانتاج فى الدول النامية مستقبلا . كما أن موارد الماء قد تصبح عاملا محددا للتنمية الزراعية وكذلك التحول البطيء فى الظروف الجوية الذى لا يساعد على زيادة الغلة الزراعية . وكذلك منظمة الاغذية والزراعة قد قدرت فى خطتها التأشيرية للزراعة معدل زيادة سنوية ٤ فى المائة وهو تقدير متفائل ولذلك تعتبر ٣ فى المائة سنويا معدلا اقرب الى القبول وهو يكفى اذا تحقق لمضاعفة المنتج الزراعى فى العالم من ٣ ـ ٤ أضعاف فى الفترة التى تحت البحث ـ وكذلك تدل الحسابات الدقيقة التى اجراها لينتمان على أن ثلاثة أضعاف هى غاية ما يمكن أن يرجى .

وبدراسة التنمية فى اوربا الشرقية واليابان وبعض الدول البترولية نرى أن معدلا قدره ٥ فى المائة زيادة سنوية فى الدخل الفردى ممكن وهذا القدر يؤدى الى مضاعفة الدخل الفردى فى ١٤ سنة اى مضاعفته ٨ مرات فى ٤٢ سنة أى زيادة دخل المجموعة الافقر فى العالم من ٢٢٥ دولارا فى سنة ١٩٧٠ الى ٢٠٤٠ دولارا فى سنة ٢٠١٢ وهو رقم يقل عن المتوسط القائم حاليا فى الدول الصناعية .

واذا فرضنا ان الدول الصناعية سيكون معدل زيادة الدخل الفردى فيها سنويا هو ٣ر٣ فى المائة « نفس معدل الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ » فان ذلك يؤدى الى مضاعفة الدخل ٤ مرات فى سنة ٢٠١٢ البديل ب فيصل الى ١١٠٠٠ دولار لكل الدول الصناعية بينما يرتفع الى ١٣٢٠٠ دولار لاكثرها رخاء . ونتيجة هذا أن التفاوت فى الدخول يصبح ٦ مرات بدلا من ١٣ . وهذا تفاوت يعتبر « على الرغم من كل الفروض التى ادخلت » غير مقبول .

وفى نفس الفترة تكون الزيادة السنوية فى الطلب على الغذاء ٣ر٦ فى المائة مما يلزم معه مضاعفة المنتج الزراعى ٥ر٤ ضعفا اى أكثر من التقديرات المشار اليها آنفا . وفى البديل « أ ١٠ » خفض معدل زيادة الدخل الكلى فى الدول الصناعية الى ٣ر١ فى المائة وهو ذاته معدل زيادة الموارد الغذائية وبالتالى نقص معدل زيادة الدخل الفردى الى ٢ر١ بحيث يصل الى ٤٥٠٠ دولارا فى سنة ٢٠١٢ . هذا بينما فى البديل « أ ٢٠ » ادخل معدل زيادة سكانية أقل مما اعتبر فى البديلين السابقين مما ينقص الضغط على الموارد الغذائية .

وتشير التقديرات الرقمية الى أن الانتاج الصناعى العالمى فى سنة ١٩٧٠ يتوزع بنسبة نصف فى المائة لافريقيا و٢ر٦ لاسيا و ٤ر. فى المائة لامريكا اللاتينية والباقى وقدره ٩ر٩٢ فى المائة للدول الصناعية ولكن هذا الرقم الاخير يهبط

الى ٣٥ر٧ فى المائة فى سنة ٢٠١٢ وفقا للبديل « أ ١٠ » وفى النموذجين « أ ١٠ » و « أ ٢٠ » ينقص التفاوت فى الدخل الى ١٣ ـ ٤ بدلا من ١٣ ـ ١ حاليا و ١٣ ـ ٢ فى النموذج « ب » . ويعتبر هذا التفاوت « ١٣ ـ ٤ » مقبولا بالكاد حيث ان التفاوت القائم حاليا بين الدول الصناعية الغنية والدول الصناعية الفقيرة لا يزيد على ٢ ـ ١ بل ان التفاوت فى داخل بعض الدول الصناعية قد وصل الى ٥ر١ ـ ١ .

وفى كل هذه التقديرات التى ذكرت وغيرها تتضح الاهمية القصوى لزيادة نصيب الدول النامية من الانتاج الصناعى العالمى اى سرعة تصنيعها كما أوصى بذلك مؤتمر ليما « ١٩٧٥ » الذى طالب بأن يصل نصيب الدول النامية فى التصنيع الى ٢٥ فى المائة فى سنة ٢٠٠٠ .

الفصل السابع

١ ـ وسائل التغيير :

واجب التغيير نحو النظام العالمى الجديد يشترك فيها كل فرد وليس فقط رجال السياسة واصحاب الرأى والقرار . ذلك انه يحتاج الى أقصى درجة من التعاون الفعلى على جميع المستويات وليس التعاون الشكلى او الرسمى بين المؤسسات القائمة حاليا وسيكون على المؤسسات الدولية الجديدة القيام بالدور المركزى فى توجيه التغيير والتخطيط له واعداد الوسائل المختلفة التى تحقق الاهداف المرجوة ولها تحقيقا لذلك ان تمنح « سلطات معينة » فى اطار تركيب القوى الدولى حتى تتكون من ممارسة تلك السلطات سياسات عامة معروفة لادارة النظام الدولى او تغييره فى الاتجاه المطلوب او الغرضين معا .

وفى الوضع الراهن تحتفظ الدول الصناعية بالنصيب الاكبر من القوة فى العالم وهو تركيز ليس من الصالح استمراره ، حيث أن الكثير من القرارات اللازمة لابد وأن تأخذه سلطة اعلى من تلك الدول ـ هذا بينما فى حالة الدول النامية ـ سيلزم الدعوة الى تقوية « الدولة » فى كثير من الاحيان حتى يمكن اتخاذ بعض القرارات المطلوبة مثل انقاص فوارق الدخل فى داخل الدولة الواحدة ومع هذا فسيلزم للدول النامية أن تتخذ بعض القرارات على مستوى اعلى من الدولة مثلا فى تكوين مجموعات اقتصادية اكثر قدرة على التقدم والنماء .

٢ ـ المؤسسات اللازمة للتغيير :

لتنظيم هذه المؤسسات توجد الخيارات الثلاثة التالية : الاول أن تجمع «الوسائل» التى سيطور بها المجتمع فى « مجموعات » مناسبة يختص كل منها بمؤسسة معينة وانسب صورة للتجميع هى ما يتشابه فى طريقة التحكم والاشراف . والخيار الثانى مستويات اتخاذ القرارات ، وتدرجها فمثلا قد يصح فى بعض الحالات التفكير فى اتحادات لمؤسسات دولية مثلما اقترح بشأن المحيطات « انظر الفصل ١٨ » والخيار الثالث يتصل بعضوية تلك المؤسسات التى لا ينبغى ان تنحصر فقط دائما فى الحكومات بل قد تشمل منظمات غير حكومية ومجموعات أخرى . وفى بحث هذه الاوجه المختلفة ينبغى ملاحظة ثلاثة أمور هى أن تكون المؤسسات قابلة لتطبيق مبدأ المشاركة على اوسع نطاق للمجموعات ذات العلاقة . وثانيا ان تكون لها فجوى سياسية بمعنى امكان قيامها فى ظل الهيكل السياسى القائم مع قدرتها على تغيير هذا الهيكل لان هذا هو المقصود وليس مجرد تكريس بقائه « ٧ر٤ » وثالثا ان تكون لها كفاءة عالية بمعنى تحقيق قدر كبير من اهدافها .

وقد دلت الخبرة على أن المؤسسات الدولية عرضة كثيرا للجهود وعدم استمرار الفاعلية فى تحقيق اغراضها بتحولها الى تجمع لمصالح صغيرة تحافظ على الاوضاع القائمة أكثر من ان تكون مراكز لقيادة التحول والتغيير فى اتجاه الاهداف التى انشئت من أجلها فيصبح شغلها الشاغل المحافظة على كيانها واستمرار بقائها . ولذلك يصح التفكير فى أن تنشأ بعض المؤسسات لفترة معينة وان تنشأ فى داخلها اجهزة للنقد والفحص واتخاذ قرارات تصفيتها حينما يلزم ذلك .

٣ ـ قيادة عملية التغيير ـ البدائل ـ الحلول الاقل من المثلى ـ المساومات :

نظرا لتعدد وتشعب المشاكل التى تواجه الانسانية ـ ينبغى دفع الحركة فى جميع الاتجاهات التى تؤدى الى تحقيق الاغراض ومثل ذلك الاتجاه نحو اتخاذ القرارات المركزية على المستويات الاعلى من المستوى القطرى التى هى نتيجة منطقية لتشابك مصالح الدول منفردة وفى نفس الوقت تشجع اتجاهات لاتخاذ القرارات على مستويات ادنى لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية والمشاركة الحقيقية ، بل أن عملية تصفية الاستعمار ذاتها تغيير من النوع الاخير ولا تعارض بين هذين الاتجاهين . وبجانب عملية التغيير المشار اليها ، علينا أن نتبين بحذر المواقف

التى يحتاج الامر فيها الى تغيير جذرى حتى يمكن ايقاف الانحدار المستمر للموقف او ركوده امام عوامل التطور المتصلة ومثل هذه المواقف سباق التسلح الرهيب الحالى وتوسيع نطاق القدرة النووية وتزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء والاستهلاك والاسراف فى الدول الغنية وعجز الدول النامية عن توفير الحاجيات الضرورية لمعيشة سكانها . ومن المواقف الراكدة التى تحتاج الى تحريك ـ التكاسل فى تنشيط التعاون الدولى من أجل التنمية والتقاعس عن تطوير النظم الاجتماعية البالية .

ونظرا لتوزيع القوى السياسية الحالية وما يمكن اعتباره « ممكنا » سياسيا من مقترحات فان علينا ان نتجنب تقديم صور للمستقبل محددة المعالم فى التفاصيل على المدى الطويل اذ أن الانشغال بهذه الصور التفصيلية قد يكون خطرا وليس عونا لعملية التغيير المطلوب فى مجال التطور الاجتماعى الدولى وان علينا أن نتبين بعض القواعد الموجهة لعملية التغيير التى يؤدى تطبيقها الى التقدم فى الطريق المطلوب ولو أنها عادة لا تتحقق بالكامل ولذلك يجب أن نكون دائما على استعداد لقبول الحلول التى هى أقل من الحل الامثل والمساومة على ذلك ـ اذا كان ذلك ضروريا . بدلا من التوقف تماما عن التقدم ولهذا يكون دائما البدائل اللازمة لمثل هذه التصرفات .

٤ ـ تغيير هيكل القوى

لم يصل الوعى بعد بالدول الصناعية الغنية أن تتنازل طواعية ـ لصالحها هى ـ عن بعض سلطاتها لمؤسسات دولية بالدرجة الكافية للتقدم نحو اقامة النظام الدولى العادل . ولا ينتظر أن ينشأ هذا الوعى او يقوى الا ببطء . ولكن الدول النامية لا يمكنها الصبر كثيرا على الوضع القائم وذلك لا مناص لها من أن تجمع قواها الذاتية وتعمل من جانبها على تحريك الموقف والحصول على فرص أكثر عدالة فى المباحثات الجارية والقادمة فى هذا الشأن وكذلك فى نفس الوقت للمعاونة فى ايجاد الوعى المطلوب فى الدول الغنية .

وفى هذا الوضع ، يحدث التغيير بالقوة ـ ولعلنا نرى حولنا وسنرى فى الاجيال القادمة ـ استخدامات كثيرة للقوة السافرة فى احداث تغييرات فى هذا الاتجاه او ذلك ولكن استخدام القوة يثير خطر الحرب النووية عدا أنه قابل للامتداد والتوسع ليشمل اطرافا أكثر ولعل المفكرين الذين كانوا ينادون بالتغييرات الثورية لم يكن فى ذهنهم الخطر النووى ـ لهذا كله على دول العالم الثالث الا تلجأ الى القوة السافرة فى سعيها الى تحقيق النظام الدولى العادل بل تلجأ الى وسائل اخرى .

وفى مقدمة هذه الوسائل السيطرة على مواردها الطبيعية كما اتضح من خبرة الدول المصدرة للبترول فى السنوات الاخيرة ذلك أن الدول الصناعية تحتاج الى المواد المعدنية الخام لاستمرار نموها . ومثل ذلك أن الولايات المتحدة من بين ١٩٥٠ ، ١٩٧٠ امتداعتمادها على استيراد المواد المعدنية بأكثر من نصف احتياجاتها الى ٦ خامات بعد أن كان ٤ وسيزداد الى ٩ فى سنة ١٩٨٥ وذلك من بين ١٣ مادة خام رئيسية .

وكذلك يمكن للدول النامية ان تزيد من سيطرتها على الاستثمارات الاجنبية التى تزداد اهميتها بالنسبة للدول الصناعية . ما بين ١٩٥٠ ، ١٩٦٩ زادت نسبة الارباح المحولة الى الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية الى الارباح الكلية من ٩ فى المائة الى ٢٨ فى المائة .

وكذلك يمكن لبعض الدول النامية ان تتبين ميزة افضلية منتجاتها الطبيعية بالمقارنة للمنتجات الصناعية البديلة وخاصة ان فى بعض الحالات سيكون العامل المحدد لنمو انتاج الدول الصناعية هو عدم توافر المياه مثلا أو غيره ..

وسيكون ايضا من الممكن « اقامة تحالفات قوى جديدة » بين أطراف مختلفة على أساس المساواة وتقابل المصالح المشتركة لمجموعات من دول مختلفة ولعل الاقتراح الذى ورد فى تقرير اصلاح الامم المتحدة عن قيام « مجموعات » استشارية او تفويضية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة يفتح السبيل أمام اقتراح مثل هذه التحالفات » التى قد يكون التحالف بين اتحادات المستهلكين فى الدول الصناعية وبين منظمة التجارة والتنمية الدولية أو بين اتحادات منتجى المعدات الثقيلة ومنظمة الامم المتحدة للصناعة او بين منتجى المواد الغذائية ومنظمة الاغذية والزراعة . كما قد تكون هذه التحالفات بين الدول الصناعية الصغرى والمتوسطة لرعاية مصالحها امام الدول الكبرى وكذلك ينبغى بذل جهد كبير للتعرف على امكان تشابه مصالح دول نامية فيما بينها بسبب الجيرة او تماثل الانتاج التصديرى او الانتاج التبادلى التكميلى او تطابق المشكلات مثل تخفيف عبء المديونية الخارجية او نقص موارد المياه او وفرتها . وهناك فرص كثيرة لاعادة تكوين هيكل القوى الدولية خاصة على أساس تعاون الدول المصدرة للبترول مع باقى دول العالم الثالث وبتطبيق مبدأ التنمية الذاتية الى أقصى قدر ممكن . ولكن أقوى سلاح فى يد الدول النامية هو

« تماسكها » معا وبدونه سيصعب التقدم فى هذا الطريق .

٥ ـ البحث عن الافكار المناسبة ـ واجب الخبراء :

فى النهاية الغلبة فى العالم للافكار المنطقية والاخلاقية وليس للمصالح المكتسبة هذا هو سلاح التفكير الذى يملكه العلماء والفلاسفة والمواطنون الصالحون الذين يعملون على قبول وتنفيذ هذه الافكار والاراء . وذلك يصح ان نتبين الموارد المتاحة من خبرة العلماء والمفكرين التى ينبغى توجيهها نحو القضايا ذات الجدوى بمعنى قدرتها على التفاعل مع الواقع لاحداث التغييرات المطلوبة وخاصة من حيث انقاص الفوارق فى الدخول ورفع عبء الفاقة عن كاهل الملايين من المعدمين .

ومن أهم نقاط هذا البحث السعى نحو التداخل والتبادل بين فروع المعرفة والخبرة لاستخدام فائض من صناعة أو نشاط التنمية نشاط أو صناعة أخرى حيث ان معظم الخبراء كانوا حتى الان مركزين جهودهم فى فروع منفصلة . وفى المجال السياسى ينتظر أن يكون البحث مجديا عن « تجمعات جديدة » للقوى السياسية مما يوضح مسئولية العلماء ليس فقط قبل حكوماتهم ولكن قبل الانسانية كافة بدلا من انعزالهم عن تلك المسئولية خوفا من بطش السياسة القطرية بهم . والدور التقليدى للخبراء والعلماء هو الدور الاستشارى بينما يترك اتخاذ القرارات والمسئولية لغيرهم والمطلوب الان تعديل هذا الدور حيث أنه مع تعقيد المشكلات القائمة وتشابكها لا يمكن للسياسيين تبين وقع قراراتهم بالتفصيل فى جميع الاتجاهات بناء على الحدس والتخمين فحسب . وليس معنى ذلك أن تنشأ فى العالم تكنوقراطية جديدة او ان تعتبر ان السلطة السياسية ستعجز عن معالجة المشكلات ولكن المطلوب هو الافادة الى أقصى حد من الوسائل العلمية والمعرفة المتشابكة عند اتخاذ تلك القرارات وتنفيذها وأن تكون مشاركة الخبراء الموضوعية فى هذا الشأن جزء معترفا به فى الصورة الدولية الجديدة وكذلك بالنسبة للجهود القطرية والمحلية ـ وخاصة بالنسبة « للخبراء » الذين يعملون دوليا وكانوا ينفصلون عادة عن المسئولية فيما عدا ابداء الراى بينما المطلوب الان هو الجهاد لقبول الرأى وتنفيذه بعد الاقتناع به .

ولا سبيل لدول العالم لهذا الا اذا « حررت » مفكريها واجرت مناقشة قضاياها فى اطار محافلها بأمانة وصراحة مثلما يرجى حدوثه فى « محفل العالم الثالث » الذى تكون أخيرا .

٦ ـ الراى العام فى الدول الصناعية ـ تحديات المستقبل والحاجة الى اصلاح اعلامى :

لابد ان تقبل المقترحات الجديدة بشأن تعديل هيكل القوى لدى قسم كبير من الرأى العام فى المجتمعات الديمقراطية ولا يتأتى هذا الا اذا قامت وسائل اتصال وتبادل معلومات بين المجموعات التى تدعو الى تلك الافكار والجماهير العريضة تنبيها لتلك الاراء . وفى هذه الاتصالات التى تتم بمختلف وسائل الاعلام والحوار والمناقشة يجب أن تستبعد افكار « الاحسان للفقراء » وتطبيق الاخلاقيات النظرية والانسانية والعاطفية بل يجب ربط النقاش بأهداف التجمعات الصناعية ومستقبل أولادهم ، الذى يتوقف على تفهم مشكلات الدول النامية والعمل على التعاون فى حلها خاصة وان الدلائل قد ظهرت فعلا عن خطورة اهمال هذه المشاكل والتغاضى عنها فهناك الخوف من مصير الاستثمارات الكبرى ومستقبل الشركات متعددة الجنسيات وتفاقم مشاكل العمالة الاجنبية وزيادة نشاط المتطرفين والارهابيين واحتمال تطور النزاعات المحلية الى صراع دولى رهيب . ورجال السياسة فى الدول الغربية يدعوننا الى الظن بأن الراى العام فى دولهم غير قابل للتأثر بهذه القضايا وتبعا لذلك يكون من الصعب احداث التغيير المطلوب ولكن ثمة شواهد كثيرة تدل على العكس من ذلك بأن المواطنين العاديين اكثر ادراكا لخطورة هذه الامور واستعدادا للمشاركة فى حلها . فالحكومات كثيرا ما تخطىء فى تقدير وعى مواطنيها والتاريخ يدل على ان الشعب اذا اقتنع بضرورة ما يصبح على استعداد تام لبذل كل جهد وتضحية فى سبيل احداث التغيير المطلوب . والدعوة الى اقامة النظام الدولى الجديد تحتاج الى تغييرات متدرجة فى أنماط الاستهلاك والحياة فى الدول الصناعية الغنية وعلى حكومات تلك الدول أن تفتح الطريق للمناقشة والتعرف على المشكلات الحقيقية حتى يستبين الرأى العام بشأنها ولكن حتى الان لازالت معظم حكومات الدول الغربية ترفض الاعتراف بأن أوضاع السيطرة والتسلط التى وصلت اليها عهد الاستعمار السافر هى ذاتها مقضى عليها فى النهاية وتبعا لذلك تلجأ تلك الدول الى المحافظة على تلك الاوضاع بدلا من المبادرة التى تبين الاوضاع المستقبلة والعمل على تحقيقها .

اما دعوى السياسيين بأن الراى العام لايتقبل مثل هذه الاتجاهات فمردود عليه بأن الرأى العام ليس أمرا منفصلا عن تصرف السياسيين بل هو الى حد ما جزء من تكوينهم وأفعالهم فلا يمكنهم الاحتجاج ثم بينما فى الوقت ذاته يشغلون

الرأى العام فى الكثير من القضايا السفسطائية . وينبغى ان يمتد الامر الى المستوى الدولى حيث نشطت فى السنوات الاخيرة جماعات الطلاب واتحادات العمال والمفكرين ودعاة التسامح العنصرى والعلماء وغيرهم داخل اجهزة الانتاج وخارجها وكثر الاتصال بينها والترابط للعمل على تكوين رأى عام دولى لرفع مستوى الوعى والانتباه الى خطورة القضايا التى ينبغى معالجتها .

والكثير من الجهود التى بذلت فى السنوات العشر الماضية فى هذه النواحى وخاصة فى الدول الصناعية المتوسطة الحجم . يبدو ظاهريا انها لم تنتج أثرا كبير اوربما كان ذلك يرجع الى عدم التركيز على توضيح الصلة بين المشكلات المحددة لكل دولة أو فئة وبين مشكلات العالم كله الذى ينبغى أن تكون لها الاولوية على المشكلات والقضايا الخاصة التى لو استأثرت بالاهتمام فى ظل الامكانات التكنولوجية والعلمية الواسعة قد تؤدى الى اخطار اكبر فى المستقبل .

كما أن انسياب المعلومات من دول العالم الثالث الى الدول الصناعية تتحكم فيه مجموعة قليلة من وكالات الانباء الغربية وبذلك تعمل على استمراريه مراكز السلطة والاراء السائدة والجهل والاستهتار أمام المشكلات المتماثلة والمتوقعة دون أن تعمل على التعرف على حقيقة المشكلات والسعى نحو حلها . ولن تصل الى الدول الصناعية الانباء الصحيحة عن أوضاع العالم الثالث الا اذا تحررت أجهزة الاعلام ذاتها من أساليب الاثارة التجارية والتخلص من التحيز العنصرى والفكرى للانظمة السائدة التى هى من أشد نقائص الحاضر اثرا وعرقلة أمام التحسين والتطور .

وقد يقتضى ذلك انشاء مركز لمعلومات يمثل دول العالم الثالث الذى يبلغ المعلومات الصحيحة للدول الصناعية وكذلك من دولة نامية الى الدول الاخرى كما ينبغى زيادة التعاون بين وكالات الانباء النامية فى الدول النامية ثنائيا وجماعيا وأن تنشىء وكالات جديدة اذا لزم الامر .

٧ ـ سياسات التكيف :

من أهم ما يلزم لاحداث النظام الدولى الجديد أن تزداد انتاجية الدول النامية منفردة ومجتمعة وذلك بتوسيع نطاق العمالة المنتجة التى تؤدى بدورها الى إعادة توزيع الدخول ومقتضى ذلك أن الدول الغنية لابد وأن تكون مستعدة للتنازل عن بعض أوجه النشاط التى تقوم بها حاليا وذلك عن طريق اتباع سياسات لتكييف الاجهزة الانتاجية لهذا التغييركجزء من استراتيجية التنمية العامة فيها ـ وفى كثير من الدول الصناعية تتبع سياسات التكيف هذه فى معالجتها لمشكلات المناطق المتخلفة فى داخل حدودها وقد أنشأت دول السوق الاوروبية صندوقا خاصة لتمويل هذه المشروعات من الواجب أن تمتد هذه السياسات الى المجال الدولى حتى نفسح المجال أمام توسع الدول النامية فى بعض أوجه النشاط الانتاجى المختارة توسعا مناسبا يتفق وصورة توزيع العمل الدولى المستقبلة .

وينبغى أن ترتفع انتاجية دول العالم الثالث حتى يمكنها توفير الاحتياجات الضرورية لشعوبها فى كل دولة وكذلك لزيادة قدرة الصادرات الصناعية لتلك الدول على المنافسة فى الاسواق العالمية وقد يكون من الايسر تحقيق هذا الفرض الاخير بواسطة تجمع اقليمى فى الدول النامية بدلا من أن تقوم به كل دولة على حدة .

لم يعد مقبولا اليوم أن تلجأ الدول الصناعيه الى حمايه الصناعات كثيفة العمالة فيها وليس معنى هذا بالضرورة ايقاف كل انواع السلع فى هذه الصناعة اذ أن بعض السلع قد يسمح استمراره وفقا لهذه القاعدة ـ فمثلا الدول الصناعية لديها افضلية نسبية فى صناعة آلات النسيج ولكن ليس فى صناعة المنسوجات ذاتها وينطبق الشيء ذاته على معظم الصناعات المدنية والالكترونية والعلمية وتبعا لذلك انتقلت بعض الفروع الصناعية من الدول الصناعية الى دول العالم الثالث فعلا ومثل ذلك صناعة الملابس الجاهزة التى انتقل جزء كبير منها من شرق أوروبا الى شمال أفريقيا ولكن هذه حالات قليلة ودليل على ذلك الاعداد الكبيرة من العمال الذين ينزحون الى أوروبا والدول الصناعية بالالوف ومعنى ذلك أن سياسات التكيف قد تركت للقطاع الخاص أو أن الحكومات لم تطبقها بالقوة اللازمة والمعونة المنظمة لنجاحها .

أما دول العالم الثالث فعليها أن تسعى الى رفع مستوى العمالة المنتجة الكفء فيها ولكن فى نفس الوقت ينبغى أن تقبل قدوم بعض الصناعات من الدول الصناعية اليها وأن تهيىء الظروف والاوضاع التى تسمح بتشغيل تلك الصناعات بنجاح وفاعلية لانها ستترك موطنها هربا من أوضاع معينة ولكن ستبحث عن مواطن جديدة سعيا وراء مزايا مقبولة من حيث العمالة والضرائب والبيئة وكل ذلك على شرط أن يؤدى

قيام الصناعات القادمة الى قائدة للاقتصاد القومى حتى لا تكون امتدادا فعليا للاستعمار الجديد . وعلى الدول النامية أن تعد استراتيجية التنمية فيها ـ بما فى ذلك السياسة الصناعية ـ حتى يمكن اتخاذها أساس للتعاون مع المستثمر الخارجى .

وتشمل سياسات التكيف فى الدول الصناعية ضمنا محاربة البطالة التى قد تنشأ عن توقف بعض الصناعات ويتم ذلك بواسطة برامج مناسبة للتدريب مقترنة بسياسات للتمويل والتوطين الصناعى وذلك ليس فقط استجابة لتطور المطلوب لصالح الدول النامية بل هو مطلوب ايضا وربما بدرجة اكثر لمجابهة أوضاع السوق الدولية المتغيرة دائما. ولضمان نجاح سياسات التكيف ينبغى ان يقوم تعاون مناسب بين الحكومات والقطاع الخاص وكذلك بين حكومات الدول الصناعيه مجتمعه حيث يؤخذ فى اعتبارهم احتياجات التنمية الصناعية والتخصص فى الدول النامية . ويلاحظ ان الكساد الراهن فى الدول الصناعية يؤدى جزئيا الى ابطاء اعداد وتطبيق سياسة التكيف وكل هذه ظاهرة قصيرة المدى بينما العلاج طويل المدى لمنع الكساد وكذلك للتنمية السليمة يكمن فى انشاء قواعد النظام الدولى الجديد .

٨ ـ النواحى القانونية للنظام الدولى الجديد ـ الحاجة الى اعداد معاهدة أساسية :

لابد فى نهاية الامر من ان توضع مجموعة قانونية واجراءات دولية تحدد تصرفات الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية وغيرها وفقا لما يتفق عليه وكيفية حل النزاعات أو المخالفات التى تنشأ فى هذا السبيل . وقد تستمد بعض عناصر هذه القواعد فى الخبرة التى اكتسبت على المستوى القطرى فى القوانين الموضوعة وممارستها مع تعديلها بما يناسب المجال الدولى . وخلاصة المطلوب هو ادخال نظام قانونى عام صالح للجماعة الدولية بدلا من النظام القانونى السائد القائم فى المجموعة الغربية ويقتضى هذا أن تستمد عناصر من الديانات والثقافات الاخرى وخاصة الاسلامية والبوذية والهندوكية .

ويشمل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول « ١ ـ ٤ » القواعد الاساسية للتعاون الاقتصادى الدولى ولكن هذا الميثاق ليس معاهدة ولا يتمتع بالزام قانونى وربما ترى المعاهدة المقترحة انها تطور من صورة الميثاق المشار اليه الى صورة اكمل أو اكثر الزاما . وعندئذ يقترح ان يتضمن التطور بعض المبادىء التى لم ترد فى الميثاق ومنها :

ان تلتزم الدول بتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعرفة العلمية وان تلتزم ببدأ توسيع نطاق التجارة الدولية وان تعتبر المحيطات فيما يتجاوز حدود معينة ارثا بشريا عاما وان تستغل بواسطة اجهزة دولية لصالح الدول النامية وان تلتزم الدول الصناعية الغنية بان يكون تدفق رؤوس الاموال الصافى منها الى الدول النامية فى الحدود المقررة دوليا وان على كل دولة ان تسعى الى اقصى حد ممكن لتنمية موارد الغذاء فيها والا تكون عالة على غيرها فى ذلك وان ترشد كل دولة استخدام الطاقة فيها وان تنمى مصادر الطاقة الجديدة بهدف دعم النمو المتواصل للدول النامية وان تقبل كل الدول عملة نقدية دولية تعدها هيئة دولية وان تلتزم كل الدول بالعمل على انشاء هيئة دولية ذات قوة قادرة على تخطيط السياسات وتنفيذها ■

وفى السنوات الاخيرة نشأت أنظمة وقواعد جديدة فى القانون الدولى ولكن لوحظ كثرة التحفظات عليها من جانب الدول الغربية مما ادى الى اضعاف فعل هذه الاتفاقيات ـ ولذلك يقترح ان تتم المباحثات والمفاوضات لاعداد معاهدة أساسية توضح قواعد التعاون الدولى وترشد جهود الدول والحكومات نحو قيام النظام الدولى الجديد بأن تؤكد تلك القواعد على التعاون وليس التنافس بين الدول كما تؤكد الاستفادة العامة فى التغيير المطلوب وليس الغرض من هذه الاتفاقية المفاوضة بشأن « النظام الجديد » ذاته كوحدة كما أنه لا يصح ارجاءأية مباحثات جارية أو مقدرة انتظارا للتوصل الى مثل هذه المعاهدة الاساسية التى يجب أن تركز على الاجراءات والمبادىء بينما لا تتعرض للموضوعات ولا للتفاصيل التى تكون محل تفاوض واتفاقات فيما بعد أى أن المعاهدة توضح قواعد « السلوك الدولى » الجديد التى يتفق بما فى ذلك بالضرورة بعض اجراءات تسوية المنازعات وينبغى أن يتم اعداد هذه المعاهدة فى اطار هيئة الامم المتحدة . ووجودها قد ييسر على حكومات الدول الصناعية أن تتقدم الى شعوبها بمقترحات واجراءات تعتبر تطبيقا لاحكام المعاهدة كما أنها توضح التزامات الدول النامية داخليا وخارجيا فى اطار التفاهم العام على اقامة النظام الدولى الجديد وأخيرا ينتظر الا تعزل دول العالم الثانى نفسها دوليا وأن تنضم الى المعاهدة فى الوقت المناسب .